

مرض تبون يضع الحراك في مواجهة مفتوحة مع الدولة العميقة

مشاركة الجزائريين في صنع القرار السياسي أول خطوة لاستعادة الثقة المهزوزة في الطبقة الحاكمة



التأهب لجولة جديدة من معركة استعادة الدولة

المسيرات إلى كافة أيام الأسبوع حينما أمكن تنظيمها، معتمدين في ذلك على شعارات معادية للمؤسسة العسكرية ولصالح الأمن.



نورالدين خياطة
الدولة العميقة
استغلت غياب الحراك
لاستعادة ما ضاع منها

وتريد السلطة الجديدة بقيادة تبون، التي اتجهت نحو أثار مرحلة ما قبل الانتخابات الرئاسية، التي هيمنت فيها قيادة الجيش على المشهد السياسي، ودفعت حينها بكل قوة من أجل فرض تصوراتها لتطبيق الأزمة السياسية التي أفرزتها الاحتجاجات الشعبية، فتح آفاق جديدة في علاقة الجيش بالمؤسسات الأخرى للدولة.

وكان قائد هيئة أركان الجيش، الجنرال سعيد شترقية، قد أكد مرارا أنه يسعى إلى تحييد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات السياسية في خطوة لم يذهب فيها سابقو الرجل، الذين تداولوا على قيادة هيئة الأركان، حيث يخبر نفوذ القوات العسكرية الجزائرية في الشأن العام جدا لا ينتهي.

ويرى خياطة أن الوضع الذي تمر به الجزائر سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية، وحجم الأزمة المختلفة الجوانب والتراكمات السلبية المرتبطة بالمأساة وتداعيات احتلال دام أكثر من قرن والحلول المؤجلة وغير الناجعة، والمؤامرات التي تستهدف البلاد، كلها تتطلب قرارات تاريخية تعيد الثقة المهزوزة لدى الشعب. ويبدو أن السلطات متخوفة من عودة الجزائريين إلى الشارع بسبب الغموض، الذي يلف المشهد برمته رغم محاولاتها الاستجابية للضغوط المسلطة عليها، فقد سعت الحكومة على لسان الناطق الرسمي باسمها وزير الإعلام عمار بلحيمير إلى دفع الأحداث إلى وجهة أخرى وتفريغ أي احتجاجات مرتقبة من مضمونها.

وقال بلحيمير في مقابلة مع صحيفة "الوسورال دالجيري" الناطقة بالفرنسية إن "المزيج المضاد للشوكة الذي يجمع الشيء بنقيضه يتمويل وتعليمات من دوائر نظامية وغير نظامية لقوى أجنبية تعمل بلا هوادة على التحريض على العصيان المدني والفوضى واللجوء إلى العنف"، بهدف العودة إلى الحكم. وأشار إلى أنهم (بقايا النظام السابق) "ياملون في استرجاع الحكم ودواليب الدولة من خلال تمديد

بأيام قليلة والذي كان في ظروف جد غامضة، جاء ليزيد من تعقيد المشهد السياسي والاجتماعي، بحسب المحلل السياسي خياطة، حيث تم تجسيد الحراك الشعبي بسبب وباء كورونا بعدها في شهر مارس الماضي، واستغلت الدولة العميقة غياب الحراك الشعبي وشرعت في استعادة ما ضاع منها. فغضب وفاة قائد صالح، والذي لحق به نزع الأيمن الجنرال حسن علايمية وأيضا الجنرال مفتاح صواب، قامت السلطات بتخية الجنرال عمار بوسيس المكلف بما كان يجري في أزقة المحكمة العسكرية عبر ملاحقة وسجن بعض الجنرالات ومنهم بشير طرطاق ومحمد الأمين مدين المعروف باسم "الجنرال توفيق" على وجه التحديد وكذلك إدانة وزير الدفاع خالد نزار.

القطيعة مع الماضي

المسؤولون في أعلى هرم السلطة لا يدخرون جهدا في محاولة يصفها المراقبون بـ"البائسة" بهدف بث الطمأنينة في نفوس الجزائريين، ولكن مع ذلك تظل التساؤلات حول ما إذا كان فريق تبون سوف يقدم على تهدئة الأوضاع بعد عودة الرئيس من المنيا، أم سيعود الشعب إلى الشارع لاستعادة سلطته، هي الطاغية.

فيه، بل أصبح المطلب رحيل النظام بأسره. وبدى المكلفون بمهمة في تهيج الشارع يخفقون عن الانظار ويعودون إلى الصفوف الخلفية لاسيما بعد أن حققوا بعض أهدافهم. وكانت تطالع الشعب نحو آفاق جديدة أخذت في الاتساع وبشكل تصاعدي، والأغلبية باتت مؤمنة بجزائر جديدة تتسع للجميع، ولو أن أساليب التعبير والشعارات مختلفة. حينها بدأ الحديث عن المرحلة الانتقالية كمر واقع، وبما أنه إذا ما كان المقصد هو التأسيس لجمهورية جديدة، فإنها كانت ستؤدي ليس فقط إلى فقدان سيطرة حاشية الرئيس المخلوع، بل ستعصف برؤوس الدولة العميقة وتسحب المبادرة منها، وتعود السلطة تدريجيا إلى الشعب.

ويؤكد خياطة أن أوقاق النظام الجديد ودجاجة السياسة معهم بدأوا في عملية شيطنة خيار المرحلة الانتقالية والحراك والدفع إلى انتخابات مغلقة معروفة النتائج. وقد انتزع ذلك منذ الوهلة الأولى بتعيين شخصيات للأشرف عن الحوار الموجه والانتخابات المحسومة بغرض قائمة مديرها واحد. لكن إعلان وفاة قائد صالح بعد تمرير الانتخابات

لا تعامل الطبقة السياسية الجديدة في الجزائر بجديّة مع خطورة المرحلة، ووجوب اتخاذ قرارات ملحة استجابة للحراك، ويبدو أن مرض الرئيس عبدالمجيد تبون يغذي التكهنات بتكرار سيناريو بوتفليقة، حيث سيكون الجزائريون في مواجهة مفتوحة مرة أخرى مع الدولة العميقة التي حاولت الاستفادة من ذلك الموقف رغم بوادر حسن النية التي تقدمها السلطات بالعمل على إصلاح الأوضاع مهما كانت التكاليف مع تحييد المؤسسة العسكرية.

الجزائر - يتزايد شعور الجزائريين بالضرر من الرئيس عبدالمجيد تبون المريض، إذ من الواضح أن منصبه بات واجهة للدائرة المحيطة به التي تعمل في الخفاء، وهو ما يفتح الباب أمام احتمال عودة الحراك الشعبي مرة أخرى بقوة أكبر هذه المرة رغم القيود، التي تفرضها السلطات بتعلة انتشار الوباء. وقبل نحو عامين، وجد الجزائريون أنفسهم أمام مسار، وإن كان ضيقا، للتحرر من قيود النظام السابق والدائرة الفاسدة، التي أحاطت بالرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، بالخروج إلى الشارع للمطالبة بحقوقهم المشروعة والاستفادة من خيارات بلدهم لكنهم لم يحققوا أهداف انتفاضاتهم حتى اليوم. ومسا زال صانعو القرار في الجزائر يتعاملون مع الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية بطابع قديم ويروح الدولة العميقة، وتعكس تفاصيل مرض تبون ذلك، مما يغذي التكهنات بأن البلاد مقبلة على سيناريوهات مفتوحة على كل الاحتمالات خاصة وأن الجزائريين لم يعد يخشون التعبير عن مواقفهم بوجه أي سلطة ستاتي إلى الحكم.

نفوذ الدولة العميقة

طرح ظهور تبون على موقع تويتر الجمعة الماضي، العديد من التساؤلات لاسيما وأنه عند عودته من ألمانيا في المرة الثانية، بعد أن أجري عملية جراحية في أكتوبر الماضي إثر إصابته، التي فاجأت الكثيرين، لم يصرح بتاريخ العودة وظهر مباشرة في تسجيل على القناة الرسمية. وعاد تبون عبر مطار بوفاريك العسكري جنوب غرب العاصمة، وليس عبر مطار هواري بومدين المدني، ومخافة أن تعيد الجزائر للأذهان صورة بوتفليقة وهو على كرسي متحرك، تم الاكتفاء بإظهار الرئيس جالسا على أريكة، لكن جلوسه وظهور جبيرة على رجله طرح علامات استفهام لاسيما وأن رئاسة الجمهورية كانت بسبب فيروس كورونا.

وكان الرئيس الجزائري (75 عاما) قد تلقى العلاج لمدة شهرين في ألمانيا في الفترة الفاصلة بين أكتوبر وديسمبر الماضيين



حماس تضيق تقييد حرية التنقل إلى سجلها الحقوقي الأسود

وطالب في بيان حماس وسلطتها في غزة بوقف "سياسة الإنحياز للفكر الظلامي المتطرف والإبتعاد عن كل ما من شأنه تمزيق وحدة المجتمع وتعميق الانقسام". ورأى الناشط الحقوقي في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مصطفى إبراهيم في تدوينة على حسابه على الشبكة الاجتماعية "فيسبوك"، أن تعميم المجلس الأعلى للقضاء "بخالف القانون الأساسي الفلسطيني والقوانين المنظمة للأحوال الشخصية المعمول بها".

كما أكد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن القرار "يشكل مخالفة صريحة للقانون الأساسي الفلسطيني والمواثيق الدولية ذات الصلة، وانتهاكا واضحا للحق في السفر المكفول والقوانين الولية". وحث السلطات الحاكمة في قطاع غزة على ضمان تطبيق واحترام مبادئ حقوق الإنسان والابتعاد عن إصدار توجيهات أو تعميمات تمييزية للإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة.

ويعاني قطاع غزة من أوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة نتيجة المضايقات والسياسة التي تتبعها السلطة الأمنية والعسكرية التابعة لحماس ضد النشطاء والسكان الذين يخالفونها الرأي.

واعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن هذا القرار يعد تقيدا لعمل الحريات العامة، ومنها حرية الحركة وحرية السفر وحرية التنقل. وقالت في بيان إن "تعميم منع السفر يشكل انتهاكا للقانون الأساسي الفلسطيني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية"، مطالبة بالترجع عنه.

كما استنكر حزب الشعب الفلسطيني الخطوة واعتبرها "مخالفة صريحة للقانون الأساسي الفلسطيني والمنظومة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة".

دون الحصول على إذن ولها العاصب، ولولها أن يمنعها من السفر إذا كان في سفرها ضرر محض أو وجدت دعوى قضائية بينهما تستلزم المنع من السفر".

من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي أعلن في الأمم المتحدة عام 1948 وأقرته معظم دول العالم. ونصت المادة الأولى من التعميم على أنه "يُمنع الأب من السفر بأولاده القاصرين والمشمولين بحضانة النساء بلا رضا حاضنتهم، وفي حال رضاها يتم عمل حجة عدم ممانعة من السفر لدى محكمة أول درجة حسب الأصول". أما المادة الثانية فنصت بأنه "إذا انتقلت حضانة القاصرين والمشمولين بحضانة النساء إلى الأب الذي طلق زوجته وتزوجت باجني ولم يوجد من ينتقل إليه حق الحضانة جاز للأب أن يسافر بأولاده إلى أن يعود حق أمهم أو من يقوم مقامها في الحضانة". وأجازت المادة الثالثة "منع الولد الذي تجاوز 18 عاما من السفر من قبل أحد الأبوين والجد لأب إذا كان يترتب على سفره ضرر محض بإقامة دعوى قضائية لدى المحكمة المختصة". أما المادة الرابعة فنصت على "منع سفر الأئني غير المتزوجة بركا أو ثيبا

مجال الحقوق والحريات، والتي تراجعت بشكل مقلق. ولطالما أكدت منظمات حقوقية محلية ودولية أن حماس تمنع في انتهاك حقوق الإنسان في قطاع غزة وأن هناك أخطا من الانتهاكات باتت مزمنة لدرجة يمكن وصفها بأنها باتت ممنهجة بشكل أكبر مما هي عليه في السابق، خاصة في ظل ظروف الحصار الإسرائيلي وانتشار الوباء وجوانب أخرى سياسية وأمنية. ومع أن المنظمات الحقوقية الدولية وجهت انتقادات متعددة للسلطة الفلسطينية ولحركة حماس في ملف حقوق الإنسان، إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على أن سجل حقوق الإنسان في قطاع غزة أكثر تراجعا من الملف نفسه في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وتضمن قرار مجلس القضاء الشرعي الأعلى أربعة بنود لحالات مختلفة فرضت عليها قيودا طالت الذكور والإناث على حد سواء، وهو ما اعتبره مراقبون مخالفة صريحة من قبل حماس لضرورات الاستقرار وتزيد شعور سكان القطاع بعدم توفر أسس الحريات ومنها حرية التنقل، والتي جاءت في المادة 13

غزة - بنت حركة حماس الإسلامية منذ سيطرتها على غزة بشكل كامل في يونيو 2007 جهازا حاكما يسيطر بشكل صارم على القطاع الصغير، وقد رسخت من خلاله السلطوية على السكان ولم تترك لهم سوى القليل من الخيارات خاصة بعد أن وصل بها الأمر إلى تقييد تحركات النساء والشباب غير المتزوجين، في تحرك فتح عليها نار الانتقادات.

وسرعان ما تصاعدت تحذيرات فصائل فلسطينية في قطاع غزة ومؤسسات حقوقية محلية ودولية من تداعيات قرار مجلس القضاء الشرعي الأعلى التابع لحماس، والذي أصدره الأحد الماضي، بشأن تقييد سفر النساء والشباب غير المتزوجين، حيث وسمت هذه الخطوة سجل الحركة الأسود في



مصطفى إبراهيم
قرار المجلس الأعلى
لل قضاء مخالف للقانون
الأساسي